

الاجتماع التاسع
لمجلس الشراكة الأوروبية-الأردنية
(بروكسل، 26 تشرين الأول 2010)

بيان صادر عن الاتحاد الأوروبي

1. يرحب الاتحاد الأوروبي بحرارة بهذا الاجتماع التاسع لمجلس الشراكة الأوروبية-الأردنية. يوفر لقاءنا هذا فرصة ممتازة لتقييم علاقاتنا والارتقاء بتعاوننا الثنائي منذ الاجتماع الأخير لمجلس الشراكة في 16 تشرين الثاني 2009. يشيد الاتحاد الأوروبي بالأردن كشريك مهم جدا في كل من سياسة الجوار الأوروبية والاتحاد من أجل المتوسط، وهو ملتزم بتعزيز ومواصلة تطوير علاقة وثيقة وبناءة وشراكة ذات منفعة متبادلة مع الأردن.

2. يرحب الاتحاد الأوروبي بالاختتام الناجح للمفاوضات بين الاتحاد الأوروبي والأردن حول خطة العمل الجديدة المنبثقة عن سياسة الجوار الأوروبية التي تعطي مادة ملموسة إلى "الوضع المتقدم" في شراكتنا وتدشن المرحلة القادمة من علاقاتنا.

3. يقدر الاتحاد الأوروبي عاليا التزام الأردن بتنفيذ التدابير المتفق عليها في خطة العمل السابقة المنبثقة عن سياسة الجوار الأوروبية، المبنية على أساس أهداف الأردن للإصلاح السياسي والاقتصادي والمزيد من الاندماج في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية. لقد اعترف الاتحاد الأوروبي بالجهود التي بذلت والنتائج التي تحققت في أربعة تقارير عن سير العمل حول تنفيذ خطة العمل (آخر تقرير صدر في أيار 2010).

4. في كانون الأول 2008 رحب وأيد وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي برغبة

الأردن في تعزيز علاقاته مع الاتحاد الأوروبي، التي أعلن عنها الأردن خلال مجلس الشراكة 2008 من خلال تقديم "ورقة حول رفع مستوى علاقات الأردن مع الاتحاد الأوروبي". كما قام الأردن بتحديد منهجه بصورة أوسع في "ورقة العمل حول الوضع المتقدم مع الاتحاد الأوروبي" في حزيران 2009 من خلال طرح مقترحات محددة في مجموعة من المجالات.

5. خلال مجلس الشراكة عام 2009، أعرب الاتحاد الأوروبي عن تقديره لمقترحات الأردن وعن استعداده لتعزيز التعاون بمجموعة من الوسائل على الأصعدة السياسية والقطاعية، تمشيا مع المصالح المشتركة لكلا الجانبين. ولهذا الهدف تعهد الأردن والاتحاد الأوروبي معا على التفاوض على خطة عمل جديدة بموجب سياسة الجوار الأوروبية. في عملية التفاوض لعبت اللجان الفرعية دورا حيويا في دراسة مضمون ونطاق تعزيز العلاقات بين الأردن والاتحاد الأوروبي. تم تكليف كل من الاجتماعات المعنية بإجراء التحليل اللازم لمقترحات الأردن وردود الاتحاد الأوروبي وتطوير، كل ضمن اختصاصه، المضمون لتعزيز التعاون.

6. يسر الاتحاد الأوروبي أن مجلس الشراكة هذا تمكن من إعلان الاتفاق السياسي حول خطة العمل الجديدة بين الاتحاد الأوروبي والأردن المنبثقة عن سياسة الجوار الأوروبية، التي سيتم تبنيها رسميا في الأسابيع المقبلة. تعكس خطة العمل الجديدة الطابع الطموح لشراكتنا، وكذلك فهمنا المشترك والعميق للالتزام المتبادل لتحقيق تكامل أوثق ووثيرة ونطاق الإصلاحات المطلوبة، والدعم المستمر من جانب الاتحاد الأوروبي من أجل التغلب على بعض العوائق المتبقية في تطوير علاقاتنا.

7. يتطلع الاتحاد الأوروبي إلى زيادة الحوار السياسي مع نظيره الأردني في كافة المجالات ذات الاهتمام المشترك. كما يتطلع الاتحاد الأوروبي أيضا إلى اغتنام الزخم المتجمع حول المفاوضات بشأن خطة العمل لدعم وتعزيز جهود الأردن في مجال الإصلاح في الحكم والديمقراطية وغيرها من المجالات. وعلاوة على ذلك، فإن الاتحاد الأوروبي يتطلع إلى الحفاظ على التزام الطرفين بالتنفيذ

الكامل للأولويات المحددة في خطة العمل الجديدة. وأخيرا يتطلع الاتحاد الأوروبي إلى العمل معا نحو زيادة إبراز وفهم شراكتنا على مستوى الوضع المتقدم لدى المواطنين في الأردن والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

8. يرحب الاتحاد الأوروبي بعزم الحكومة الأردنية المتواصل لتحقيق الأهداف والالتزامات المنصوص عليها في الأجندة الوطنية ومبادرة كلنا الأردن، وحقيقة أن البرنامج الوطني للتنمية الاجتماعية والاقتصادية يبنى على هذه الأجندات الإصلاحية. يشجع الاتحاد الأوروبي الأردن على تنفيذ سياسات تؤدي إلى الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي وتدعم السياسات والاستراتيجيات القطاعية الواردة في الأجندة الوطنية.

9. إن احترام المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات الأساسية وسيادة القانون يشكل عنصرا أساسيا من اتفاقية الشراكة الأوروبية- الأردنية، ويبقى أولوية في خطة العمل الجديدة المنبثقة عن سياسة الجوار الأوروبية. يقر الاتحاد الأوروبي بأن الأردن أحرز تقدما كبيرا على مدى السنوات الماضية في تعزيز سيادة القانون.

10. الاتحاد الأوروبي على اطلاع مستفيض ومتأن بقانون الانتخابات المؤقت الذي اعتمد في أيار 2010. يواصل الاتحاد الأوروبي تشجيع الأردن على تنفيذ التوصيات المحددة التي تضعها لجنة الأجندة الوطنية فيما يتعلق بمواصلة إصلاح الإطار الانتخابي وذلك لضمان التعددية السياسية الحقيقية والتمثيلية. يتطلع الاتحاد الأوروبي إلى إجراء الأردن للانتخابات البرلمانية المقبلة بطريقة حرة ونزيهة وشفافة.

11. يقدر الاتحاد الأوروبي التزام الأردن بتعزيز التعاون في قطاع العدالة. وفي الوقت نفسه، فإن الاتحاد الأوروبي يشجع الأردن على مواصلة تعزيز استقلالية القضاء. يرحب الاتحاد الأوروبي بسياسة عدم التسامح التي تعهدت بها الحكومة الأردنية فيما يتعلق بالفساد.

12. مع الاعتراف بالآثار الإيجابية لقانون المطبوعات والنشر الأردني، إلا إن الاتحاد الأوروبي يشجع الأردن على الحفاظ على الاحترام الكامل لحرية التعبير فيما يتعلق بتطبيق قانون العقوبات. وفي الوقت نفسه، فإن الاتحاد الأوروبي يدعو الأردن إلى التنفيذ الكامل لمدونة قواعد السلوك لعلاقة الحكومة مع وسائل الإعلام التي اعتمدت مؤخرا، بما في ذلك الإنترنت.

13. بشأن حرية تكوين الجمعيات، فإن الاتحاد الأوروبي يحيط علما إيجابية لتطبيق قانون الجمعيات لعام 2009، ويشجع الأردن على بذل المزيد لجعل القانون يتماشى مع المعايير الدولية ومعالجة الهموم المتبقية بشأن تسجيل وحل وتمويل الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني. يعرب الاتحاد الأوروبي عن أمله في أن يتم تنفيذ هذا القانون تنفيذا كاملا. الاتحاد الأوروبي يقر بأن المجتمع المدني يجلب قيمة مضافة من خلال تعزيز الحكم القائم على المشاركة، ويلعب دورا ايجابيا في عملية الإصلاح الشامل. يشدد الاتحاد الأوروبي على أهمية تعزيز المجتمع المدني من خلال السماح له بالعمل بحرية كافية، ويشدد على فوائد التشاور مع ممثلي المجتمع المدني.

14. فيما يتعلق بحرية التجمع يواصل الاتحاد الأوروبي أمله في أن يؤدي تطبيق قانون الاجتماعات العامة إلى التوازن الصحيح بين الحاجة إلى ضمان الأمن والسلامة العامة وهدف ضمان إمكانية المشاركة في الحياة العامة للمواطنين. فيما يتعلق بتحقيق المزيد من المشاركة في الحياة العامة، يلاحظ الاتحاد الأوروبي بشكل إيجابي هدف الأردن المتواصل في تطبيق اللامركزية الإدارية. كما يقر الاتحاد الأوروبي أيضا بالنشاط المتواصل لديوان المظالم الأردني.

15. يرحب الاتحاد الأوروبي بالتطورات الإيجابية في مجال حماية المرأة والطفل، مثل التقدم الذي أحرزه الأردن في الحماية ضد العنف المنزلي والمساواة في معاملة المرأة، ولا سيما "قانون الأحوال الشخصية" الذي اعتمد مؤخرا. وفي الوقت نفسه، فإن الاتحاد الأوروبي يشجع الأردن على اتخاذ المزيد من الجهود

من هذا القبيل، ولا سيما فيما يتعلق بجرائم الشرف، ويدعو الأردن لرفع تحفظيه المتبقين على سيداو. يرحب الاتحاد الأوروبي بجهود الأردن في مجال حماية حقوق الطفل، وخاصة عمالة الأطفال، ويدعو الأردن إلى تعزيز مساعيه لمكافحة العنف ضد الأطفال في جميع الظروف.

16. يشجع الاتحاد الأوروبي الأردن على الاستمرار في متابعة الجهود الرامية إلى مكافحة التمييز على أي أساس.

17. يشجع الاتحاد الأوروبي الأردن على بذل المزيد من الجهود لمكافحة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة، بما في ذلك تنفيذ توصيات لجنة مناهضة التعذيب المعتمدة في أيار 2010. يدعو الاتحاد الأوروبي الأردن إلى التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب.

18. يشير الاتحاد الأوروبي إلى التوجه التاريخي نحو الإلغاء التدريجي لعقوبة الإعدام في جميع أنحاء العالم. يقر الاتحاد الأوروبي بوقف الأردن في الواقع لتنفيذ أحكام الإعدام منذ أيار 2006 ويشجع بقوة الأردن على المضي قدما نحو إلغاء عقوبة الإعدام بموجب القانون.

19. الاتحاد الأوروبي يدعو الأردن إلى مواصلة تنفيذ التوصيات التي أقرها في ختام عملية المراجعة الدورية الشاملة، التي خضع لها الأردن، كما ورد في تقرير 2009 لفريق عمل المراجعة الدورية الشاملة.

20. يقدر الاتحاد الأوروبي الموقف الإيجابي تجاه المحكمة الجنائية الدولية الذي حافظ عليه الأردن منذ مصادقته المبكرة على نظام روما الأساسي. يتطلع الاتحاد الأوروبي إلى تعميق التعاون مع الأردن في تعزيز الشمولية والتنفيذ الكامل لنظام روما الأساسي.

21. يظل الاتحاد الأوروبي ملتزماً التزاماً تاماً بتطوير الاتحاد من أجل المتوسط بصورة ناجحة. يرحب الاتحاد الأوروبي بالعمل الذي تم القيام به لضمان حسن سير العمل في الأمانة العامة لبرشلونة، بما في ذلك تعيين السفير أحمد المساعدة كأول أمين عام لها. يتطلع الاتحاد الأوروبي إلى الاعتماد الرسمي لميزانية وخطة عمل الأمانة العامة. من الضروري أن يتمكن الاتحاد من أجل المتوسط، الذي يبنى على إنجازات عملية برشلونة، من تحقيق منجزات في أقرب وقت ممكن. يعتقد الاتحاد الأوروبي أن من الأهمية بمكان إحراز تقدم في الأهداف المشتركة المتفق عليها في باريس ومرسيليا، والتي سيتم تعزيزها في مؤتمر القمة المقبل في برشلونة يوم 21 تشرين الثاني. وهناك حاجة أيضاً إلى إحراز تقدم ملموس وبذل جهود مشتركة بشأن مشاريع تهدف إلى تعزيز التكامل الإقليمي. وفي هذا الصدد، يرحب الاتحاد الأوروبي بمساهمة الأردن البناءة والتزامه بمواصلة تطوير هذه المبادرة المشتركة.

22. بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط يشيد الاتحاد الأوروبي بالدور الهام الذي يلعبه الأردن في تعزيز الاستقرار في المنطقة والدور الخاص للأردن فيما يتعلق بالأماكن المقدسة في القدس. لن يدخر الاتحاد الأوروبي جهداً، جنباً إلى جنب مع شركائه في اللجنة الرباعية والشركاء العرب، في دعم الجهود التي تقودها الولايات المتحدة لإجراء مفاوضات ناجحة تؤدي إلى اتفاق إطاري في غضون سنة واحدة. يأسف الاتحاد الأوروبي لعدم تمديد حكومة إسرائيل تجميد الاستيطان الجزئي. يذكر الاتحاد الأوروبي بأن المستوطنات بما في ذلك تلك الموجودة في القدس الشرقية غير قانونية بموجب القانون الدولي. إذا أريد أن يكون هناك سلام حقيقي، لا بد من إيجاد طريقة من خلال المفاوضات لإيجاد حل لوضع القدس باعتبارها عاصمة لدولتين في المستقبل. يبقى الاتحاد الأوروبي ملتزماً بالتوصل إلى تسوية شاملة للصراع العربي الإسرائيلي على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وبنود المرجعية في مؤتمر مدريد، بما في ذلك الأرض مقابل السلام، وخارطة الطريق، والاتفاقيات التي تم التوصل إليها سابقاً بين الطرفين ومبادرة السلام العربية. يكرر الاتحاد الأوروبي التزامه بالتوصل إلى حل الدولتين: دولة إسرائيل، ودولة فلسطين كدولة مستقلة

وديمقراطية متواصلة جغرافيا وقابلة للحياة، تضم الضفة الغربية وقطاع غزة،
تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن.

23. يرحب الاتحاد الأوروبي بالانتخابات التي أجريت في العراق يوم 7 آذار 2010
ويشدد على الحاجة الملحة لتشكيل حكومة مستقرة في العراق تكون قادرة
على اتخاذ خطوات حاسمة نحو المصالحة الوطنية والتعامل مع كافة التحديات
التي تواجه البلاد. يؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد دعمه لحكومة العراق في بناء
عراق مستقل وذي سيادة وآمن ومستقر وموحد وديمقراطي ومزدهر، يتم فيه
احترام حقوق الإنسان. يبقى الاتحاد الأوروبي على استعداد للتعاون مع الدول
المجاورة للعراق وبقيّة المجتمع الدولي بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك،
مثل انتشار الإرهاب، وبشيد دور الأردن البناء في مساعدة العراق لإعادة
العلاقات مع الدول المجاورة.

24. يؤكد الاتحاد الأوروبي مجددا التزامه طويل الأمد للعمل من أجل التوصل إلى
حل دبلوماسي للقضية النووية الإيرانية وبؤيد تأييدا كاملا الجهود التي يبذلها
الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمن للاتحاد الأوروبي لاستئناف المحادثات
في هذا الصدد. يشدد الاتحاد الأوروبي على أهمية التنفيذ الكامل والشامل لقرار
مجلس الأمن رقم 1929 من أجل إقناع إيران بالمشاركة في مفاوضات جادة
حول برنامجها النووي والقضايا الأخرى ذات الاهتمام المشترك. تبنى الاتحاد
الأوروبي قرارا لتنفيذ التدابير الواردة في قرار مجلس الأمن رقم 1929، بالإضافة
إلى تدابير مرافقة بغية دعم القرار من خلال المفاوضات حول جميع المخاوف
العالقة بشأن تطوير إيران للتكنولوجيات الحساسة التي تدعم برامجها النووية
والصاروخية. الهدف الذي ينشده الاتحاد الأوروبي هو التوصل إلى تسوية شاملة
وطويلة الأمد من شأنها إعادة بناء الثقة الدولية في الطبيعة السلمية الخالصة
للبرنامج النووي الإيراني، مع احترام الحقوق المشروعة لإيران في الاستخدامات
السلمية للطاقة النووية بموجب معاهدة حظر الانتشار النووي. يأسف الاتحاد
الأوروبي لاستمرار انتهاكات حقوق الإنسان في إيران وبظل يشعر بالقلق
العميق إزاء استخدام عقوبة الإعدام، والقمع العنيف للمدافعين عن حقوق

الإنسان والنشطاء السياسيين.

25. انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها لا يزال من أخطر التهديدات للسلم والأمن الدوليين. يظل الاتحاد الأوروبي ملتزماً بالتعاون الوثيق مع جميع البلدان، بما فيها الأردن، لدعم النظام المتعدد الأطراف لعدم الانتشار ونزع السلاح. يشدد الاتحاد الأوروبي على أهمية الامتثال الكامل والتنفيذ الوطني للمعاهدات والاتفاقيات القائمة حول نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية وغيرها من الاتفاقيات والالتزامات الدولية ذات الصلة، وسيواصل تعزيز معاهدة حظر الانتشار النووي ونظام عدم الانتشار. يرحب الاتحاد الأوروبي بنتائج مؤتمر مراجعة معاهدة حظر الانتشار النووي 2010 والإجماع المتجدد داخل المجتمع الدولي لصالح معاهدة حظر الانتشار النووي والنظام الدولي لعدم الانتشار. وهو يدرك أيضاً ضرورة إحراز تقدم نحو تنفيذ قرار معاهدة حظر الانتشار النووي 1995 في الشرق الأوسط ونحو تحقيق منطقة شرق أوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، وذلك تمشياً مع نتائج مؤتمر مراجعة معاهدة حظر الانتشار النووي 2010. الاتحاد الأوروبي قلق بشكل خاص حول التهديد المتزايد الذي يمثله انتشار الصواريخ الباليستية.

26. الإرهاب يشكل تهديداً لجميع الدول وجميع الشعوب. وقد كان كل من الأردن والاتحاد الأوروبي ضحايا الهجمات الإرهابية بصورة متكررة. يتطلع الاتحاد الأوروبي إلى مواصلة تعاونه المثمر مع الأردن لمواجهة التهديد الإرهابي، بما في ذلك ضمن إطار خطة العمل بين الاتحاد الأوروبي والأردن. يضع الاتحاد الأوروبي أهمية قصوى على احترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. هذا الاحترام ومكافحة الإرهاب هما متكاملان وبعاضد كل منهما الآخر. يدعم الاتحاد الأوروبي الأمم المتحدة بوصفها المحفل العالمي الوحيد لمكافحة الإرهاب وبظل ملتزماً بالتوصل إلى توافق دولي في الآراء بشأن مسودة الاتفاقية الشاملة ضد الإرهاب الدولي.

27. على الجانب الاقتصادي، فإن الاتحاد الأوروبي يقر بأن النمو في الاقتصاد

الأردني قد اكتسب زخما في عام 2010 بقيادة الصادرات والاستثمار حيث أن المناخ الاقتصادي العالمي قد تحسن. الطلب المتزايد من العراق عزز الصادرات في حين من المرجح أن يظل الطلب المحلي منخفضا على المدى القصير نظرا إلى التخفيضات في الإنفاق الحكومي. لقد تم تخفيض العجز في عام 2010 تماشيا مع جهد طويل الأمد لتحسين استقرار واستدامة المال العام. في حين تحسنت الإيرادات مقارنة بالعام الماضي، إلا أن خفض الإنفاق الحكومي كان المصدر الرئيسي للتوازن المالي. يدعم الاتحاد الأوروبي الإصلاحات الهيكلية التي تسهم في الحد من أوجه الضعف الاقتصادي الكلي، وتعزيز النمو من خلال زيادة دور القطاع الخاص وخلق فرص عمل وتحسين فعالية وكفاءة المال العام.

28. يشجع الاتحاد الأوروبي الأردن على الاستفادة من آليات التمويل القائمة في الاتحاد الأوروبي، مثل مرفق استثمار الجوار وبنك الاستثمار الأوروبي، في مجالات النقل والطاقة من بين أمور أخرى.

29. في قطاع النقل، يرحب الاتحاد الأوروبي باختتام المفاوضات بشأن اتفاقية الطيران الأوروبية- المتوسطية الشاملة مع الأردن التي وقعت بالأحرف الأولى في 31 آذار 2010، وبعلم استعداده للشرع في التوقيع عليها دون تأخير. الأردن هو أول بلد في الشرق الأدنى يبرم مثل هذه الاتفاقية التي من شأنها أن تضمن وضع معايير مشتركة في مجال النقل الجوي، والانفتاح التدريجي للأسواق، وتعزيز العلاقات الاقتصادية والسياحية وتوفير فرص جديدة للمستهلكين والمشغلين. يؤكد الاتحاد الأوروبي مجددا دعمه لتنفيذ الإستراتيجية الوطنية لقطاع النقل في الأردن 2009-2011. وبشيد الاتحاد الأوروبي بإنشاء هيئة تنظيم النقل البري في 1 تشرين الأول 2010.

30. يرحب الاتحاد الأوروبي بآخر التطورات في قطاع الطاقة، بما في ذلك اعتماد تشريعات جديدة في مجال الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة التي من شأنها أن تسهم في تحقيق التزام الأردن في السعي نحو أهداف ملموسة في هذا المجال. يؤكد الاتحاد الأوروبي مجددا استعداده للمساعدة في جهود الأردن

في تعزيز إستراتيجية قطاع الطاقة وهو حريص على أن يرى الأردن يتخذ المزيد من الخطوات في الاندماج في سوق الطاقة في سائر أنحاء منطقة البحر الأبيض المتوسط، مثل خطة الطاقة الشمسية المتوسطة، والاتحاد الأوروبي على علم بأن الأردن يرغب في أن يصبح مركزا إقليميا.

31. فيما يتعلق بالبحث والابتكار يرحب الاتحاد الأوروبي بالتوقيع على اتفاقية التعاون العلمي والتكنولوجي مع الأردن في 30 تشرين الثاني 2009، ويثق في أن الاتفاقية ستعزز التعاون القائم في المجالات ذات الاهتمام المشترك وتزيد من المشاركة الأردنية في البرنامج الإطاري للأبحاث. في البرنامج الإطاري للأبحاث السابع تم الإبقاء على 31 طلبا أردنيا للحصول على مساهمة المفوضية الأوروبية بمبلغ 2.54 مليون يورو للمؤسسات الأردنية.

32. يشي الاتحاد الأوروبي على جهود الأردن نحو مزيد من تحرير التجارة وإزالة جميع العقبات، بما في ذلك الحواجز التقنية أمام التجارة. يرحب الاتحاد الأوروبي برغبة الأردن في توسيع العلاقات التجارية مع الاتحاد الأوروبي من خلال المزيد من تحرير التجارة في الخدمات والتأسيس. يشجع الاتحاد الأوروبي الأردن في الانخراط في أقرب وقت ممكن في مفاوضات ثنائية مع الاتحاد الأوروبي في هذا المجال. يرحب الاتحاد الأوروبي بالتوقيع الوشيك على بروتوكول إنشاء آلية جديدة لتسوية النزاعات التجارية الثنائية. من المقرر أن يجري التوقيع في 11 تشرين الثاني في بروكسل، على هامش اجتماع وزراء التجارة الأورو-متوسطي التاسع. كان الاتحاد الأوروبي على الدوام ولا يزال مؤيدا قويا لاتفاقية أغادير، ويشجع الأردن على الاستفادة الكاملة من الإمكانيات التي تتيحها اتفاقية أغادير، بما في ذلك نظام تراكم المنشأ الأورو-متوسطي، وتسهيل تمديد اتفاقية أغادير لأعضاء محتملين جدد.

33. يشيد الاتحاد الأوروبي بنهج الشفافية الذي يتبعه الأردن فيما يتعلق بخطلته لتطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية، مع احترام معايير ومتطلبات الأمن والسلامة وحظر الانتشار المعترف بها دوليا، بما في ذلك أحكام البروتوكول

الإضافي مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية و اتفاقية السلامة النووية المصادق عليها في عام 2009. يهنئ الاتحاد الأوروبي بفوز الأردن على عضوية مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

34. تم توقيع مذكرة التفاهم بشأن البرنامج الإرشادي الوطني 2011-2013 في عمان في 31 أيار 2010. إن تخصيص مالي مهم بمبلغ 223 مليون يورو يثبت مدى تعاون الاتحاد الأوروبي القوي الذي ازداد باطراد على مدى السنوات القليلة الماضية. هذا البرنامج الذي يشمل أربع أولويات رئيسية يهدف إلى دعم: (1) الإصلاح السياسي والأمني الأردني في مجالات الديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم الرشيد والعدالة ومكافحة التطرف؛ (2) تنمية التجارة والاستثمار، (3) استدامة عملية التنمية؛ و (4) بناء المؤسسات والاستقرار المالي ودعم التقريب التنظيمي.